يجب عليه معرفة جميع الواجبات وجميع المستحيلات لان ما من صيغ العموم وقوله هنا
مما يجب ظ في انه لم يبين كل ما يجب بل البعض وهو العشرون بدليل من التبعيضية
فيكون المكلف مطلوبا بما زايد على هذه العشرين ولم يبينه المص ولم يعلم سواها لان
الادلة لم تقم الا على هذه العشرين والجواب ان كلا من السابق باعتبار كمالاته تعالى
مطلقا فيجب علينا ان نعتقد انه متصف بكل كمال الا ان بعضها كلفنا به تفصيلا
لقيام الدليل التفصيلي عليه وهو ما ذكره هنا وبعضها كلفنا به اجمالا فكانه قال
يجب معرفة كل ما يجب اجمالا في الاجمالي وتفصيلا في التفصيلي واذا اردت معرفة
ما يجب تفصيلا فبعض الواجب مطلقا وهو التفصيلي عشرون الخ والمراد بما يجب
عقلا او شرعا بدليل ما سياتي في البراهين اذ بين بعض العقايد بالعقل وبعضها
بالنقل وكذا يقال في المستحيل فليس المراد بالواجب والمستحيل في كلامه العقليين
الذين تعرض لتعريفهما سابقا قوله من بمعنى بعض اي فقول المص اولا ويجب
على كل مكلف ان يعرف ما يجب اي تفصيلا واجمالا وقوله هنا فمما يجب اي فبعض الواجب
المتقدم ما يجب تفصيلا وهي العشرون قوله اي من بعض الاولى حذف من
لان الجمع بينهما جمع بين التفسير والمفسر وهو غير صحيح قوله لان صفات الخ
علة لجعل من بمعنى بعض قوله اذ كمالاته الخ تعليل لعدم الانحصار بما هو
المقصود لان عدم الحصر صادق بالزيادة المتناهية وبعدم النهاية والمراد الثاني
قوله لا نهاية لها اي في نفس الامر وفوهم ما دخل في الوجود متناه مخصوص
بالحادث ومع ذلك فالله تعالى يعلمها تفصيلا قوله ولم يكلفنا الله اي
تفصيلا قوله دليلا اي تفصيليا عقليا كان او نقليا قوله وتفضل الشارع
به لرد قول المعتزلة بمنع التكليف بما لا يطاق ونحن نقول بجوازه واسقاطه
تفضل منه تعالى قوله والعشرون صفة الصفة والوصف والنعت في اصطلاح
النحاة بمعنى واحد واما في اصطلاح المتكلمين فالصفة ما قام بالموصوف والوصف
اخبار الواصف بقيام الصفة فالوصف صفة الواصف والصفة صفة الموصوف وقد يطلق
الوصف بمعنى الصفة قوله الى اخره ما ذكر جواب عما يرد على المص من ان العشرين
ليست هي الوجود فلا يصح الاخبار وحاصل الجواب ان الخبر هو الوجود وما
عطف عليه قوله والوجود صفة ثبوتية تعريف بالاعم لانه يشمل المعنوية ولذا
قال لانها من جملة الاحوال عند القايل بها اي بالاحوال ولما عرفها بالاعم واثبت
انها من جملة الاحوال عرفها بالاخص فقال وهي الحال الواجبة الخ وهذا كله
مبني على القول بان الوجود غير الموجود لا نفسه فقوله ثبوتية اي في الخارج عن

الذهن

الذهن اي ان لها ثبوتا وتحققا في ذاتها وفي نفس الامر وجد ذهن او لم يوجد وقوله
لا توصف بالوجود اي خارجا بحيث تكون كالمعاني يمكن رؤيتها بالبصر وقوله ولا بالعدم
اي بحيث يكون مفهومها عدما كالقدم والبقا وقوله لانها الخ علة لعدم اتصافها
بما ذكر اما كونها لا توصف بالوجود فلما يلزم عليه من التسلسل وذلك لانها لو كانت
موجودة لاتصفت بالوجود والوجود ايضا متصف بوجود وهلم جرا واما كونها
لا توصف بالعدم فلما يلزم عليه من التناقض وذلك لان مفهومها لو كان عدما
لكان الشي الموصوف بالوجود موصوفا بالعدم وهو محال فثبت انها واسطة بين
الوجود والعدم وهو المراد بقوله وهي الحال اي الواسطة الواجبة اي الثابتة للذات
ثبوتا لا يقبل الانتفا وقوله ما دامت الذات اي مدة بقا الذات فما مصدرية
ظرفية ودام تامة وانما اظهر في محل الاضمار ولم يقل ما دامت لئلا يتوهم عود الضمير
على الحال وقوله غير بالنصب على الحال من الحال او من ضمير الواجبة ولا يصح
ان تكون دام ناقصة وغير خبرها اذ الذات لا معلل ولعدم صحة اخراج الحال
المعنوية بها ح تنبيه هذا التعريف للنفسية مطلقا قديمة كانت
او حادثة لا يقال ههنا حقيقتان مختلفتان لا يمكن اجتماعهما في تعريف واحد
لانا نقول محله اذا كان التعريف بالحد لا بالرسم كما هو المراد هنا قوله اخرج به
الاحوال المعنوية لا حاجة لهذا القيد في الاخراج لانها خارجة بالقيد الذي في الاخراج
لانها خارجة قبله وهو ما دامت الذات لان المعنوية ثابتة للذات ما دامت معانيها
فدوامها ليس بدوام الذات بل بدوام معانيها الا ان يقال اتى بهذا القيد لانه صرح في
الاخراج بخلاف ما قبله قوله اي تلازمها اي تلازم المعاني اي فالمراد بالتعليل
التلازم اي يلزم من قيام القدرة بمحل كون ذلك المحل قادرا وليس المراد بالتعليل
التاثير فان اعتقاده كفر قوله ككونه قادرا الخ الاولى لكونه قادرا والا فالقادر
والمريد من الاسما لا من المعنوية قوله واختلف الخ كالاستدراك على ما تقدم
كانه يقول لكن ما تقدم ليس بمتفق عليه لانه اختلف الخ قوله نفس ذات
الموجود وعليه فالوجود مشترك بين القديم والحادث اشتراكا لفظيا كلفظ العين
فانه موضوع على معنيين او اكثر متباينة كل وضع على حدة وعلى القول الاخر اشتراكا
معنويا كالانسان قوله وقد تسامح اي تجوز حيث اطلق اللفظ على غير ما وضع
له لان الصفة انما تطلق على الامر الزايد على الذات والوجود ليس بزايد وهذا
جواب عما يقال اذا كان مذهب الاشعري ان الوجود عين الموجود فكيف يصح
عده في الصفات وحاصل الجواب ان الشيخ اي السنوسي قد تسامح اي تجوز

Copyright © King Saud University